

القيمة التاريخية والوثائقية لكتاب سجل صالح باي للأوقاف (1207-1185هـ/1771-1792م)

The Historical and Documentary Value of The Register of salih Bey's Waqf Endowments (1185–1207 / 1771– 1792)

لامية موساوي،

مخبر التاريخ المحلي والذاكرة الجماعية و المقاربات الجديدة-جامعة البويرة

moussaouilamia256@gmail.com

ياسين بودريعة،

مخبر التاريخ المحلي والذاكرة الجماعية و المقاربات الجديدة- جامعة البويرة

y.boudria@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2026/01/01

تاريخ القبول: 2025/12/18

تاريخ الإرسال: 2025/10/16

الملخص: (بالعربية)

شهدت الدراسات التاريخية المعاصرة اهتماماً متزايداً بالوثائق الأرشيفية، باعتبارها مصدراً لا غنى عنه لإعداد البحوث التاريخية، لما تتضمنه من معطيات دقيقة وموثوقة. غير أن الاستفادة منها تواجه صعوبات تتعلق بحصرها وجردها بسبب حفظها في مؤسسات متخصصة، نظراً لطابعها الإداري والقانوني وندرتها. كما يتطلب تحليلها اتباع منهجية علمية دقيقة تشمل استخراج البيانات، وتنظيمها، وتحليلها للوصول إلى نتائج موضوعية. وقد ساهم نشر بعض الوثائق الأرشيفية في تسهيل اطلاع الباحثين عليها والتعريف بمحتواها، رغم أن كثيراً منها ظل دون دراسة تحليلية.

وفي هذا السياق، نشرت الباحثة فاطمة الزهراء قشي العقود الموجودة في أحد الدفاتر الموجودة بأرشفيف ولاية قسنطينة وقامت بوسمه "سجل أوقاف صالح باي (1771-1792م)" وقد ضم مجموعة من الوثائق، أبرزها عقود التحبيس الخاصة بصالح باي وشخصيات أخرى. وانطلاقاً من هذه الوثائق، يسعى البحث إلى تحليل هذه العقود، والكشف عن طبيعة العلاقة بين صالح باي وسكان مدينة قسنطينة، ومدى قدرة عقود الوقف على إبراز ملامح العلاقة بين

السلطة والرعية خلال تلك الفترة.

- الكلمات المفتاحية: صالح باي، الوقف، قسنطينة، الأرشيف، بايلك الشرق

Abstract : (In English)

Contemporary historical studies have shown growing interest in archival documents as an indispensable source for historical research due to the accurate and reliable information they contain. However, their utilization is often hindered by difficulties related to their identification and cataloguing, as they are preserved in specialized institutions because of their administrative and legal nature, as well as their rarity. Moreover, the analysis of such documents requires a rigorous scientific methodology involving the extraction, organization, and interpretation of data in order to produce objective research findings. Although the publication of some archival documents has facilitated researchers' access to them and increased awareness of their contents, many of these sources remain analytically understudied.

Within this context, the researcher Fatima al-Zahra Gashi published the contracts contained in one of the registers preserved in the Constantine Provincial Archives under the title Salih Bey's Waqf Registers (1771–1792). The volume includes a collection of documents, most notably the waqf endowment deeds established by Salih Bey and other individuals. Building on these documents, the present study aims to analyze these endowment deeds, examine the nature of the relationship between Salih Bey and the inhabitants of the city of Constantine, and assess the extent to which waqf deeds can reveal the characteristics of the relationship between the ruling authority and its subjects

during that period.

- **Keywords:** Salih Bey, Waqf, Constantine, Archives, Beylik of the East.

المقدمة:

يعد سجل الباي صالح للأوقاف أحد أهم الكتب التي عنيت بنشر وثائق أرشيفية، وهذه الوثائق عبارة عن عقود نسخت في المحكمة الشرعية بمدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، وهي في معظمها عبارة عن عقود تحبب خيرية وذرية، قام بإنشائها الباي صالح وبعض أعيان مدينة قسنطينة، لصالح بعض المؤسسات الخيرية على غرار الجامع الأعظم و المدرسة الكتانية.

وقد أسهم هذا الكتاب في إبراز جانب من الأرصدة الأرشيفية الموجودة بمدينة قسنطينة، وهو إضافية نوعية للبحث التاريخي الجزائري بشكل عام، والمحلي المتعلق ببابلك الشرق بشكل خاص، إذ لا يمكن إنجاز الأبحاث التاريخية دون العودة إلى الوثائق الأرشيفية الموجودة في مختلف دور الحفظ، فقد أصبحت مثل هذه الوثائق منجما للمعطيات التاريخية، خصوصا ما تعلق بالجانب الاجتماعي، الاقتصادي، وحتى الثقافي.

وتظهر أهمية هذا الكتاب أيضا في كمية العقود المنشورة التي بلغت سبعين عقدا، مجموعة في كتاب واحد ومكتوبة في شكل نصوص، ما يسهل على الباحث تشكل مدونة عقود يمكن الانطلاق من خلالها معالجة عدة أبحاث تاريخية، على غرار أوقاف صالح باي، الأوقاف بمدينة قسنطينة خلال الفترة التي تحددها العقود وهكذا، ومثل هذه المواضيع كانت لتتطلب عدة أشهر من أجل جمع كل هذه العقود وإعادة كتابتها بالشكل الذي جاءت به في هذا الكتاب.

إن الاستناد على هذا الكتاب والوثائق التي يحتويها، جعلنا أمام إشكالية تتعلق بفحوى هذه الوثائق وهل بإمكانها توضيح طبيعة العلاقة بين الباي وساكنة المدينة و منه هل بإمكان مثل هذه الوثائق إزاحة الغبار عن طبيعة العلاقة بين الراعي و الرعية بشكل عام، ونهدف من خلال معالجة الإشكالية تحقيق هدفين.

أولهما التعريف بهذا الكتاب من خلال عمل بطاقة قراءة وفق منهجية التعريف بالكتب بشكل عام.

ثانيهما التعريف بالوثائق الأرشيفية التي احتواها هذا الكتاب وأهميتها في كتابة التاريخ الاجتماعي لمدينة قسنطينة

1-صالح باي شخصية وتعريف:

ولد صالح باي عام 1725م، بمدينة إزمير الواقعة غرب الأناضول لأب يدعى مصطفى، وهو ينتمي إلى عائلة متوسطة الحال أي من الطبقة الوسطى (سعيدوني، 2009، صفحة 239) وعندما وصل سن السادسة عشر غادر مدينة إزمير نحو الجزائر (المدني، 1986، صفحة 133)، وذلك بعد أن هرب من أحد الأشخاص خوفا من الإنتقام منه بسبب قتله لإبنه عن طريق الخطأ (أوجان، 2019، صفحة 148).

وحينما وصل صالح باي إلى مدينة الجزائر أرغمته الظروف على العمل في إحدى المقاهي للإنكشارية، وبسبب هذا العمل المتواضع تعرف على ظروف الجزائر وطبيعة الحكم فيها ويبدو أن هذا العمل له فضل كبير في تعرفه على بعض العسكريين الذين يعملون في الأوجاق، فساعده وانخرط معهم في الجيش الإنكشاري (سعيدوني، 2009، صفحة 240). وبعد أن تعرف على أصحاب النفوذ من الميليشيا التركية، تجند مثلهم حيث إكتسب المهارة والقوة وبعدها تم إرساله مع حاميته إلى قسنطينة وشارك في الحملة التي قادها الباي أزرق العينين ضد تونس، وهناك برز كشخصية قوية، مما جعل الباي أحمد القلي (1771-1756م) يعجب به كثيرا (أوجان، 2019) (أوجان، 2019، صفحة 149).

بدأت شخصية صالح باي تظهر على الميدان السياسي في مدينة قسنطينة إثر مشاركته في الحملة التي قادها أزرق العينين، السالفة الذكر التي أظهر من خلالها جدارته وهذا ما جعل الباي أحمد القلي يعينه على قيادة الحراك، ثم تحولت صداقتهما إلى علاقة مصاهرة وذلك بعد أن تزوج من إبنته، كما بقي يتحمل مسؤولية قيادة الحراك لمدة 3 سنوات ثم بعد ذلك أصبح خليفة للباي سنة 1765م، وبعد وفاة باي قسنطينة أحمد القلي قام الداوي محمد بن عثمان (1791-1766م) بتعيين صالح باي على رأس بايلك الشرق سنة 1771م وأصبح من أشهر بايات قسنطينة وأكثرهم لفتا للانتباه (عباد، 2012، صفحة 177).

كما ربط الباي صالح علاقة مصاهرة مع رفيق عمره أحمد الزواوي ابن جلول (التعليق رقم 01) فتزوج للمرة الثانية من ابنة هذا الأخير، ورزق بولدين وهما محمد وحسين (معاشي، صفحة 213).

ولكن ما يجب الإشارة إليه أن صالح باي بمجرد جلوسه على كرسي الحكم وجه اهتمامه الأول على توحيد المناطق وبسط نفوذه على كل السكان، حيث اعتمد في سياسته هذه على القوة والضغط والقتال، أي سياسة الترغيب والتخريب من أجل إخضاع مختلف القبائل ونشر السلم في البلاد وتحسين الأوضاع (أوجان، 2019، صفحة 149).

تميز صالح باي بعدة خصال فقد وصفه أحمد بن مبارك صالح باي في كتابه تاريخ بلد قسنطينة وذلك من خلال قوله: " حسنت أيامه، وبلغ ما لم يبلغه من هو أكبر منه من ولاية الجزائر، وولاية تونس، وجمع مالا يجمعه غيره ... وعمر الوطن وسعدت الناس في دولته " (العطار، 2011، صفحة 138)، ومنه نستنتج أن صالح باي له تأثير إيجابي على السكان وعلى مدينة قسنطينة، حيث عرفت فترة حكمه تطور ملحوظ وازدهار في شتى المجالات، كما عرفت البلاد استقرار وأمن وكل ذلك راجع إلى سياسته و إصلاحاته التي أحدثها في بايلك الشرق، وهذا ما أكدته العنتري، أن الباي صالح عندما أصبح بايا على قسنطينة شهد عصره انتعاشا كبيرا ونهضة وذلك من خلال قوله: " كان فيها منفعة للعباد ومصلحة، وحصنا للبلاد، وأسس المساجد للديانات وأجرى للضعفاء والقليلين الصدقات، فبذلك كانت أحواله في غاية الاستقامة والرعية طائعة إليه ومنقادة ... " (العنتري، 2009، صفحة 62).

إضافة إلى أسير الداي كاتكارت الذي أشاد بخصاله فوصفه: " صالح باي كان مشهورا بكرمه وسخائه " (كاتكارت، 1982، صفحة 52)، وفي نفس السياق رصد لنا أحمد الشريف الزهار بعض صفات صالح باي فيقول: " أنه كان يرفق بالرعية، يحسن للفقراء ومحبا للعلماء والصالحين وكان له حرث كبير، وأنعام كثيرة يستعين بها على شؤونه المخزانية وكان مجاهدا وله مآثر حسنة " (الزهار، صفحة 65).

2-كتاب سجل صالح باي للأوقاف

2-1- حول الكتاب:

يعد كتاب سجل صالح باي من الكتب التي تضمنت نصوص لعقود المحاكم الشرعية لمدينة قسنطينة، وهي في معظمها تخص أوقاف صالح باي وهو من تأليف الباحثة فاطمة الزهراء قشي (التعليق رقم 02) التي قامت بنشر هذه العقود في شكل نصوص، وقد قامت بوسمه "سجل صالح باي للأوقاف من 1771م إلى غاية 1792م، وتم إصداره من قبل دار بهاء الدين للنشر والتوزيع سنة 2009 (قشي، 2009).

ويتميز بواجهة أمامية تحمل لون أخضر وفي الجانب الأيسر توجد صورة لشخص ويبدو لنا أنها صورة لصالح باي لأنها غير واضحة تماماً، كما يظهر لنا عنوان الكتاب في هذه الواجهة الأمامية بخط أحمر بارز وجليظ وتحت العنوان يظهر لنا باللون الأسود، تحقيق و تقديم فاطمة الزهراء قشي وتحتها اسم دار النشر الذي كتب هو الآخر باللون الأسود.

ينقسم الكتاب إلى ثلاث فصول، جاء الفصل الأول بعنوان "أوقاف صالح باي الخيرية" ويمتد من الصفحة 18 إلى الصفحة 37، حيث نقلت المؤلفة نصوص ثمانية عشر عقداً، أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان "أوقاف صالح باي الذرية ومسائل المعاوضة" ويمتد من الصفحة 40 إلى غاية الصفحة 72، وتضمن نصوص سبعة عشر عقداً وملف خاص بأمانة بنت صالح باي، أما الفصل الثالث فجاء بعنوان "معاملات أعيان قسنطينة في سجل صالح باي للأوقاف"، ويمتد من الصفحة 73 إلى الصفحة 102، حيث ضم نصوص 24 عقداً خاص بأعيان مدينة قسنطينة (قشي، 2009، صفحة 16).

2-2- حول السجل:

استهلّت الباحثة قشي في المقدمة بتقديم لمحة عن السجل الذي اعتمدت عليه من أجل تأليف هذا الكتاب، وهو سجل يضم مجموعة من العقود، وتم رسمه "سجل أوقاف صالح باي 1185هـ-1207هـ / 1771م إلى غاية 1792م"، وهو عبارة ورقات متفرقة ومصورة عددها إلى خمسة وسبعون ورقة، لكنها ليست كاملة، إذ تنقصه ستة عقود وهي: العقد رقم (7) والعقدان رقما (58) و (59) والعقود من (60) (62)، ليلبلغ مجموع العقود التي تضمنها الكتاب سبعين عقداً.

ويبدو أن هذا السجل كان أكبر حجماً، إذ كشفت بقايا الترقيم الأصلي أنه كان هناك 112 عقداً، مما يؤكد أن العقود المنشورة في الكتاب لا تمثل كل العقود التي كان يحتويها السجل، وهذا يرجح أن القسم المفقود قد ضاع خلال فترة الاحتلال الفرنسي للمدينة، أو أنه لم يتم حفظه بالكامل.

والجدير بالذكر أن هذه الوثائق التي رصدت لنا هي عبارة عن نسخ مصورة وتم دفعها إلزامياً إلى مصلحة الأرشفة الولائي، أي مصلحة أرشفة ولاية قسنطينة، أما عن العقود الأصلية لهذا السجل فهي متواجدة عند عائلة ابن جلول (قشي، 2009 ، صفحة 10).

وفي سياق التعريف أكثر بالسجل ذكرت قشي أن الأستاذ ابن طرشة هو الذي قدم ترقيم جديد لهذه الوثائق وذلك بعد أن إختفى الترقيم الأصلي من صفحاتها، ثم بعد ذلك سلمها إلى مصلحة حفظ الأرشفة في ولاية قسنطينة كما إحتوى سجل صالح باي للأوقاف على عقود صدرت عن المحكمة الشرعية لمدينة قسنطينة التي تميزت بالدقة من قبل الموثقين وعلى رأسهم شهيد العدل أو العدول التعليق رقم(03) ومختوم بخاتم القاضي وبعضها ختمت بطابع صالح باي أما عن توزيعها فنجد أنها توزعت من 1187هـ إلى غاية 1203هـ، بمعنى أنها تمحورت منذ بداية حكم صالح باي إلى غاية أواخر حكمه (قشي، 2009 ، صفحة 16).

2-3- المحتوى العام:

ساهم صالح باي في تنظيم الأوقاف والعمل على رعاية المؤسسات الوقفية وأول مبادرة قام بها هو إصدار أمر بتسجيل كل الأملاك الوقفية وتسجيل مردودها في سجلات وتوزيع على الموظفين والمكلفين برعايتها، الأول يترك عند ناظر بيت المال والثاني عند شيخ البلد والثالث عند القاضي الحنفي، أما الرابع سيكون عند القاضي المالكي (الدين، 1986 ، صفحة 236). وكان السبب وراء هذه التنظيمات التي خضعت لها الأوقاف هو التقصير والتهاون الذي جاء من وكلاء مسجد قسنطينة وعدم قدرتهم على الحفاظ عليها إلى درجة أنها صارت خراباً (قشي، 2009 ، صفحة 19).

والجدير بالذكر أن هذه التنظيمات التي أصدرها الباي صالح والموجودة في سجله تعود إلى سنة 1190هـ / 1776م أي بعد أن تفاعلت عمليات الوقف في

مدينة قسنطينة أو بالأحرى بعد أن بني المسجد الأعظم والمدرسة الملاصقة له والذي خصص لهما الكثير من الأوقاف إلا أن الحظ الأكبر كان من نصيب المسجد الأعظم المعروف بمسجد سيدي الكتاني (قشي، 2009 ، صفحة 16).

وتمحورت العقود المدونة في سجل صالح باي حول أملاكه وأحباسه التي إنقسمت إلى أوقاف خيرية وذرية فمثلا نجد في الفصل الأول من هذا الملف أوقاف الباي الخيرية والتي تم إحصائها في حوالي 18 عقدا، وهذه العمليات الوقفية التي قام بها سواء على جامع أو على المدرسة ساعدت كثيرا في تعمير مدينة قسنطينة وتوسيع المجال العمراني حيث لم يسبق لبايك الشرق أن عرفه من قبل إلا في عهد الباي صالح، وذلك بفضل المعاملات التي قام بها من بيع وشراء ومعاوضة كما أرخت هذه الوقفيات لعمليات إقتناء الأراضي الشاسعة التي إستمتع بها وبجنتاتها فحبس البعض منها على الجامع وعلى المدرسة الصالحية (الكتانية) (قشي، 2009 ، صفحة 12).

والملاحظ أن الباي صالح كرس كل جهوده من أجل تعمير محلة سوق الجمعة الذي يوجد فيه بيته الجديد والجامع الذي يصلي به، ليصبح السوق مركزا تجاريا وذلك بضمان الريع الكافي أي غلة الحبس تصرف على المؤسساتين (الجامع و المدرسة) (قشي، 2009 ، صفحة 13).

أما الفصل الثاني جل عقود تدور حول أوقاف صالح باي الذرية وبعض مسائل المعاوضات التي قام بها مع بعض الشخصيات، وقد تم إحصاء فيه حوالي 19 عقدا وإذا محصنا جيدا هذه العقود نجد أن جل الأوقاف إبتدأت بالتعريف بنوع الوقف (خيرى، ذري) والملكيات الموقوفة ثم ذكر وإستظهار الجهة المستفيدة من الحبس سواء كانوا ذكورا أو إناثا فلا فرق بينهم، كما نجد حتى العقب لديه الحق في هذا الوقف وبعد وفاة المحبس الأصلي وكذا إنقطاع العقب يرجع الحبس إلى قريب المحبس وإذا إنقرضوا عن آخرهم يؤول الوقف لصالح المؤسساتين الجامع الأعظم والمدرسة الكتانية، وذلك بعد إصلاح ما يحتاج إلى تصليح وتصرف غلة الحبس على تلك المؤسساتين المذكورتين، كما يظهر لنا في هذه العقود أحكام الوقف وشروطه التي وضعها الباي صالح في جل وقفياته (قشي، 2009).

وعلى غرار هذه العقود التي يبلغ عددها 19 عقدا هناك ملف آخر خاص بآمنة بنت صالح باي أو بالأحرى هي الأوقاف التي استفادت منها دون إخوتها و يبلغ عددها حوالي 10 عقود، لكن نقص منها عقدين وهما الأول و الثاني(قشي، 2009 ، صفحة 66).

كما سجلنا أيضا أحباس أخرى في هذا السجل تخص كبار الموظفين وأغنياء مدينة قسنطينة الذين حذوا إلى جانب صالح باي من حيث الأعمال الخيرية و اعتبروا من مؤسسي الجزء الثاني من عمليات الأوقاف بعد الباي صالح لكن هذا الأخير هو الذي يملك أوقاف معتبرة مقارنة بهم، وقد تم إحصاء حوالي 24 عقدا يخص هؤلاء الأعيان، فمنها ما أسس مباشرة للجهة الخيرية ومنها ما أسس للغرض العائلي الذي يؤول في نهاية المطاف إلى مرجعه النهائي والذي تمثل في الجامع الأعظم والمدرسة الكتانية إضافة إلى حضور مؤسسة الحرمين الشريفين في مثل هذه الأوقاف لكن بنسبة قليلة جدا، كما سجلنا أيضا من خلال هذه العقود عملية التفاعل التي كانت بين صالح باي وبين المجتمع المحلي، حيث أجرى معهم معاملات عديدة من بيع وشراء...إلخ، فمن خلال ذلك تم الوصول بأن أعيان مدينة قسنطينة إرتبطوا أشد إرتباط بالإدارة المحلية كما كانوا مقربين من الباي صالح الذي كان بمثابة القدوة لهم(قشي، 2009 ، صفحة 75).

تعددت وتنوعت العقارات الموجودة في عاصمة بايلك الشرق خلال العهد العثماني من ديار وعلويات وإسطبلات وبساتين...إلخ، كما تنوعت الفئات المالكة لها من كل الطوائف الاجتماعية ومن الجنسين، ويعد الوقف نوع من أنواع المعاملات العقارية خاصة في عهد صالح باي الذي ساهم مساهمة كبيرة في هذا المجال وتعامل مع مختلف الفئات بخصوص تجارة العقار بهدف تحبيسها للغرض العائلي أو الغرض الخيري.

كما أن ملكية العقارات لم تقتصر فقط على الحكام بل شملت حتى الموظفين الساميين في الإدارة المحلية الذين سجلنا لهم حضور في مثل هذه المعاملات، وذلك استنادا على سجل صالح باي للأوقاف، وسنحاول في هذا الفصل التعرف على كل المعاملات التي أجراها صالح باي من وقف وبيع وكذا التعرف على أوقاف بعض الموظفين خلال عهد الباي صالح.

3-أوقاف صالح باي الخيرية:

شكلت الأوقاف نسبة معتبرة من الأعمال الخيرية الموجودة في السجل والتي تعود مباشرة إلى إلبحدى المؤسسات الخيرية التي أسسها صالح باي، على غرار الجامع و المدرسة فقد خصص لهم أوقاف، وقد تم إحصاء ثمانية عشر عقد حبس خيري. منها أربعة عشر عقدا كان لصالح الجامع الأعظم، والبقية توزعوا على المدرسة وضريح سيدي الكتاني.

وتمثلت هذه العقارات أساسا في الدور، الحوانيت، الكوشات، الرقعات التعليق رقم(04) ، والعلويات التعليق رقم(05) ، والعقود مؤرخة بين سنتي 1188 هـ -1199هـ/1774م-1784م، وتدل هذه الوقفيات على مدى تفاعل الباي مع مجتمع مدينة قسنطينة، كما تدل أيضا على مدى مكانة المسجد في قلبه بحكم أنّ معظم العقود تم تأسيسها لصالح الجامع الأعظم.

والملاحظة أنّ هذه العقود وفرت لنا معطيات جد مهمة حول كيفية حصول الباي على هذه العقارات، منها الشراء أو البناء وحتى المعاوضة، فقد اشترى دار قبلية المعروفة بالقرامدي الواقعة في محلة القصبة بقسنطينة عام 1189هـ/1775م، ثم قام بتحبيسها على جامع سيدي الكتاني، كما اشترى أيضا في العام الموالي 1190هـ/1776م دار شرقية تقع قرب سوق الجمعة وحبسها على جامعهم(قشي، 2009 ، الصفحات 24-25)، كما حبس أيضا لنفس الجامع قطعة أرضية التي تقع في حومة الشارع و ذلك في أواخر شوال من عام 1190هـ/1776م(قشي، 2009 ، صفحة 28).

وفي عام 1190هـ/1776م، اشترى مجموعة من العقارات الموجودة داخل قسنطينة "أولهم علو غربي ملاصق لجامع سيدي الكتاني والثاني إسطلب والثالث عبارة عن علو قبلي الراكب على بعض مايضة المسجد إضافة إلى أربع حوانيت التي توجد بعضها فوق باب المايضة المذكورة والبعض الآخر موجود تحتها"، ثم قام بتحبيس كل ذلك تحبيسا خيريا على الجامع الأعظم(قشي، 2009 ، صفحة 29).

وتضمن عقد تحبيس آخر مؤرخ في 1191هـ/1777م، معطيات حول قيام الباي ببناء مجموعة من العقارات منها كوشة قرب سوق الجمعة

وفندق التعليق رقم(06)يحتوي على سبعة وسبعون بيتا و إسطنبولين وسبعة حوانيت، قبل تحبيسهم على الجامع الأعظم(قشي، 2009 ، صفحة 31).

وفي عقد آخر مؤرخ في 1194هـ/1779م، نلاحظ أن الباي صالح تحصل على عقارات من خلال المعاوضة، فقد حصل منول شرقي و غربي من عند سي الحاج علي بن مسعود في مقابل أنقاض إسطنبول الذي يقع بحومة الشارع، ثم قام الباي بتحبيس المنولين تحبيسا خيريا على الجامع والمدرسة الكتانية(قشي، 2009 ، صفحة 34).

وفي وقفية أخرى نلاحظ الدقة التي وضعها الباي صالح في تحديد المستفيدين إذ ذكر ذوي الإستحقاق من العسكر الذين سينتفعون من دار المرضى، وكانت هذه الوقفية مؤرخة عام 1194هـ/1779م التي نصت على إستحداث الباي في بنيان القطعة المشتملة على 25 ذراعا الكاينة في حومة الشارع وبنى عليها قهوة و ثلاث حوانيت وعلوي جوفي ملاصق لدار المرضى وبعد ذلك حبس كل الأنقاض على الجامع الأعظم واستثنى دار المرضى لينتفع به العسكر وجعلها سكنى لمرضى الجيش.

وجاءت الوقفية على هذا النحو" .. أن القطعة من البراح المشتملة على خمسة وعشرين ذراعا.....ضم إليها بنيت وصارت قهوة جوفية الباب وثلاث حوانيت جوفيات اثنان منها على يمين الداخل للقهوة المذكورة وواحدة على يسار الداخل وفوق الكل دار المرضى وعلو جوفي ملاصق لدار المرضى.....أشهد صالح باي أنه حبس جميع الأنقاض التي بناها على الجامع الأعظم وقد استثنى المحبس من حبسه دار المرضى وجعلها دار ليسكن بها من حصل له مرض من العسكر"(قشي، 2009 ، صفحة 54).

كما اشترط المحبس في العقد أن تلك الدار إذا استغنوا عنها ولم يعودوا بحاجة إليها ترجع حبسا على الجامع بل رجعت لناظر الحبس المذكور ليصرف غلتها فيما قد يحتاجه المسجد(قشي، 2009 ، صفحة 35). وما يجدر الإشارة إليه أن أوقاف الباي صالح لم تقتصر فقط على الجامع الأعظم والمدرسة المحاذية له بل كان هناك معالم دينية أخرى وجدت في السجل وهو ضريح سيدي الكتاني الذي أوقف لصالحه حانوت قبلية تقع بالقرب من ضريحه، كما

جعل أيضا لوكيل الضريح ريعا ثابتا في مجال الوقف الخيري، وذلك في سنة 1192هـ/1778م .

وقد جاء عقد تأسيس هذه الوقفية على هذا النحو " الحمد لله بعد أن استقر على ملك المعظم سيدنا صالح باي أيده الله في جميع الحانوت القبلية المفتاح الكاينة عند الجامع الأعظم..... والقريب جدا من ضريح الشيخ سيدي الكتاني.....أشهد صالح باي أنه حبس الحانوت المذكورة على ضريح سيدي الكتاني تصرف غلة الحانوت لوكيل الضريح.....على أن الوكيل يكون متفقدًا للضريح المذكور"(قشي، 2009 ، صفحة 33).

وتعد هذه الوقفية الوحيدة التي خصصها صالح باي للضريح ذلك أن معظم أوقافه انحصرت في جامعته و المدرسة الكتانية، ولاشك أن هذا الحبس قد خصصه من أجل إحياء ذكرى وفاة الولي سيدي الكتاني وتخليدا لروحه عسى أن يصل إليه الأجر والثواب.

وفضلا عن العقارات أوقف أيضا كتب على إحدى مدارس قسنطينة ومن بينها مدرسة الشيخ أبي قصيعة الذي أوقف لصالحها أكثر من 40 كتابا وعناوينها مدونة في العقد الأخير من أوقاف الباي صالح الخيرية، وكان هذا العقد يفتقر لتاريخ التأسيس بحيث لم يدونه لنا السجل(قشي، 2009 ، صفحة 37)

4-أوقاف صالح باي الذرية:

تضمن سجل صالح باي للأوقاف تسعة عشر عقد تحبيس ذري، وهي مؤرخة بين سنتي 1189هـ/1775م إلى غاية 1200هـ/1785م، وشملت هذه العقود في عقارات متنوعة من بينها المنازل، الأراضي و البساتين وغيرها، و تواجدت هذه العقارات نصفها داخل قسنطينة والنصف الآخر في خارج المدينة، و من خلال دراسة هذه العقود يتضح أن الواقف بدأ بتحبيس املاكه على نفسه طوال مدة حياته، و هو ما عبرت عنه عقود الوقف بعبارة " أشهد سيدنا صالح باي أيده الله انه حبس جميع على نفسه مدة حياته".

وبعد ذلك توّول المنفعة إلى بقية المستفيدين من أبناءه وأحفاده، حيث حرص صالح باي على إدراج جميع أبنائه في الوقف سواء كانوا ذكورا أو إناثا، كما قام بإلغاء كل الاحتمالات والشكوك التي يمكن أن تعرقل استفادتهم من

الوقف، ويظهر هذا الحرص في عبارة " وما سيولد له من الأولاد ذكورا و إناثا"(قشي، 2009).

وقد وردة هذه العبارة في أول عقد تأسيسي حرره في عام 1189هـ/1775م، حيث حبس صالح باي داره الجوفية الواقعة داخل قسنطينة والجنيّة التابعة لهاالتعليق رقم(07) إضافة إلى ستة عشر حانوتا وعلويين أحدهما غربي والآخر شرقي، حمام قبلي، وممشى وإسطبلات تحببسا ذرياعلى أن يؤول الوقف بعد انقراض الذرية إلى الجامع الأعظم(قشي، 2009 ، الصفحات 41-42)، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا العقد تضمن شرطا يمنح الواقف حق إدخال و إخراج من شاء في حال أراد ذلك ونقرأ في نص العقد " وقد اشترط المحبس المذكور في حبسه أن له إدخال من شاء فيه وإخراج من شاء منه"(قشي، 2009 ، صفحة 42)

وفي وقفية أخرى المؤرخة عام 1193هـ/1779م، " تملك صالح باي رقتين تمتدان من شعبة بوطنبل إلى عقبة الجص ،و تقعان خارج مدينة قسنطينة، كما تحصل أيضا على جنة الواقعة ضمنهما والعين التي عندها المعروفة بعين الصهريج، وذلك بموجب عقد معاوضة صحيح مع أحد الأشخاص دون ذكر اسم المعوض، كما اشترى أيضا عقار آخر تمثل في جميع المضمّد المحتوي على ثلاث شراكات، وبعد تملكه كل هذه العقارات، قام بتحبيسها على نفسه ثم على ذريته وذرية ذريته، فإذا إنقرضوا جميعاأل الوقف لصالح الجامع و المدرسة الكتانية"(قشي، 2009 ، الصفحات 45-46).

وفي السنة نفسها أبرم صالح باي وقفية أخرى تضمنت عقد معاوضة مع ناظر الجامع الأخضر تحصل بموجبه على أنقاض الحوانيت القبلية القبلية التي كانت في السابق ممرا للجنيّة، إضافة إلى أرض العلو والإسطبل القبلي الموجود قرب سوق الجمعة، ثم أدخل جزء من هذه الأرض إلى الجنيّةبينما شيد في الجزء الآخر حانوتين قبليتين وممر للجنيّة،ثم حبس جميع هذه المنشآتتحببسا ذريا يؤول بعد انقراض العقب لصالح الجامع الأعظم(قشي، 2009 ، صفحة 47).

وفي سنة 1196هـ/1781م، يظهر من خلال إحدى عقود التحبيس ميلاد أبناء آخرين لصالح باي، مما أدى إلى اتساع دائرة المستفيدين من

الأوقاف الذرية. وقد تعرفنا على أسمائهم من خلال وقفية خصص فيها أراضي متنوعة تقع خارج قسنطينة، حيث جاء فيها: «... حبس جميع الأراضي على نفسه مدة حياته، ثم من بعده يكون ذلك حبساً على ولده محمد، وأختيه الحرتين الجليلتين أم هاني وآمنة، وعلى من سيوجد له من الأولاد، وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم، فإذا انقرضوا عن آخرهم رجع ذلك لجانب المسجد الأعظم والمدرسة (قشي، 2009 ، صفحة 53)

كما عثرنا في السجل على أربع عقود ذرية خصصها صالح باي لابنه محمد دون أن يدرج فيه بناته الأخريات ففي الوقفية المحررة عام 1197هـ/1782م، "حبس صالح باي الوطن المعروف بالنقرة المحتوي على الرقايع وكيفان الحمام وكذا مرج غلام السفلي والعلوي وتابعه الواقع خارج قسنطينة على نفسه إلى غاية مماته، ثم على ابنه محمد وعلى أولاده وأولاد أولاده وإذا إنقرضوا يرجع الحبس لصالح الجامع و المدرسة" (قشي، 2009 ، صفحة 54).

كما عثرنا في السجل على أربعة عقود وقف ذرية خصصها صالح باي لابنه محمد، دون أن يدرج فيها بناته ضمن الطبقة الأولى من المستفيدين. ففي الوقفية المؤرخة سنة 1197هـ/1782م، حبس الوطن المعروف بالنقرة، المحتوي على الرقايع وكيفان الحمام، ومرج غلام السفلي والعلوي وتابعه الواقعة خارج مدينة قسنطينة، على نفسه مدة حياته، ثم على ابنه محمد، ثم على أولاد محمد وأولاد أولاده، فإذا انقرضوا عاد الوقف إلى الجامع والمدرسة (قشي، 2009 ، صفحة 54)

كما حبس له أيضا قطعة أرض تسمى بسمكين وذلك من بعده ثم على عقب ابنه وعقب عقبه، كما إشتراط الحبس في هذه الوقفية أن تؤول المنفعة لبناته، إن إنقرض عقب ابنه وهن السيدة خدوجة والسيدة عائشة و فاطمة وأم هاني وآمنة، وإن إنقرضوا كلهم يرجع ذلك وقفا على الجامع والمدرسة الكتانية وذلك في سنة 1200هـ/1785م (قشي، 2009 ، صفحة 58).

كما حبس له أيضا قطعة أرض تعرف بسمكين، على أن تؤول بعده إلى عقب ابنه ثم إلى عقب عقبه. واشترط في هذه الوقفية أنه إذا انقرض نسل ابنه محمد، انتقلت منفعة الوقف إلى بناته، وهن: السيدة خدوجة، والسيدة

عائشة، وفاطمة، وأم هاني، وأمنة، فإذا انقرضن جميعاً عاد الوقف إلى الجامع والمدرسة الكتانية، وذلك سنة 1200هـ/1785م (قشي، 2009 ، صفحة 58).

5-تعديل صيغة الحبوس:

تم الإشارة إلى أنّ صالح باي أدرج في بعض عقود التحبيس شروطاً تسمح له بتعديل فئة المستفيدين من الأحباس الذرية، ففي عام 1200هـ/1785م، أدخل تعديلات على أحد العقود تمثلت في إخراج البنات وأولادهن من الحبس في خمسة مواضع، وذلك استناداً إلى الشرط الذي نص عليه وهو "الإدخال و الإخراج"، وبناءً على ذلك حرم بناته وأولادهن من الانتفاع بوقفيته المتمثلة في مجموعة من الأراضي وجعل غلتها له أولاً، ثم بعد وفاته تنتقل إلى ولده محمد ولأعقاب وأعقاب أعقاب.

وقد جاءت صيغة التراجم عن الوقف على هذا النحو : "الحمد لله.... و لما وقع التحبيس وصدر من المعظم....سيدنا صالح باي...في جميع الشراكات الأربع المعروفة بالدخيلات وفي جميع الشراك المعروفة باللوزة و الشراك المعروفة بالتوت العربي و الشراك المعروفة بالركاكب.....والأرض التي هي لسي محمد بن محجوبة وقريبه سي أحمد....ظهر له أيده الله تعالى إخراج البنات و أولادهن ومن سيوجد لهم بعد من الأولاد من الحبس من هذه الأراضي...واختصاص ولده محمد وعلى أعقاب السيد محمد وأعقاب أعقاب...إذاً انقرض عقب السيد محمد رجع ذلك لأخواته....و إذاً انقرضوا عن آخرهم رجع الحبس إلى الجامع و المدرسة"(قشي، 2009 ، صفحة 55).

وما استرعى انتباهنا في هذه الوقفية أن الباي صالح لم يقتصر على تعديل فئة المستفيدين، بل ألحق بها أيضاً عقارات جديدة أحدثها في تلك الأراضي، حيث غرس أشجاراً وبنى دياراً، وكذلك غرس أشجاراً بالأرض التي تسمى بمقيل المعيز ثم بعد ذلك ألحقها بالحبس السابق استناداً إلى شرط التبديل والتغيير(قشي، 2009 ، صفحة 55).

كما وردت حالة أخرى أقصيت فيها البنات من إحدى وقفيات الباي، المتمثلة في جميع المضمّد المعروف بالسبابل وجميع ما يتبعه من أراضي، حيث اقتصر الانتفاع على ابنه محمد و أعقاب، غير أنه في حال انقطاع عقب محمد تدخل البنات في حق الانتفاع، وإذاً انقرضوا عن آخرهم يرجع إلى المؤسستين

الجامع الأعظم و المدرسة المحاذية له، وذلك في عام 1200هـ/1785م(قشي، 2009 ، صفحة 56).

كما أخرج البنات وأعقابهن من وقفة أخربت مثلت في جميع الوطن المعروف بالنقرة، وحصر الانتفاع بها في ابنه محمد و أعقابه، فإذا انقرض العقب انتقل حق الانتفاع إلى البنات وأعقابهن، فإذا انقرض عقب البنات، يؤول الحبس إلى الجامع الأعظم و المدرسة(قشي، 2009 ، صفحة 57).

6- حالة البنت أمانة في الوقف:

6-1- الاستفادة من الحبوس:

وردت في السجل أربع عقود حبس خص فيها الباي ابنته أمانة دون سائر بناته، وهو ما يعد حالة لافتة، والمفارقة فإن الباي استثنى نفسه ما يجعلنا أمام حبس تبرعي لفائدة ابنته أمانة وذريتها، على أن يؤول الحبس إلى أخواتها وأعقابهن بعد انقراض عقب أمانة، ثم في يؤول الحبس إلى الجهة الخيرية بعد انقراض عقب الجميع.

ففي العقد المؤرخ عام 1202هـ/1787م، قام صالح باي بتحبيس أراضي الوطا وما احتوته من غراسه و أشجار ورحى التعليق رقم(8) خارج مدينة قسنطينة على ابنته أمانة وعلى من سيوجد لها من أبناء وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم، فإذا انقرضوا جميعاً انتقل الوقف إلى إخوانها وبعدها يؤول على الجامع والمدرسة الكتانية. وقد جاءت صيغة الحبس في العقد على هذا النحو.

"الحمد لله بعد أن استقر على ملك معظم صالح باي أيده الله جميع الأراضي المعروفة بالوطا التي صارت الآن جنة و بها رحي....أشهد سيدنا صالح باي أنه حبس جميع الأراضي المذكورة و ما احتوت عليه من غراسه وأشجار وجميع الرحي وشربها المعلوم على بنته أمانة وعلى من سيوجد لها من الأولاد...وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم وإذا إنقرضوا عن آخرهم رجع ذلك إلى شقيقها وهما السيد حسين والسيدة خدوجة وإخوانها للأب وهم محمد وأم هاني وعائشة وفاطمة وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم...فإذا إنقرضوا رجع ذلك للجامع الأعظم و المدرسة"(قشي، 2009 ، الصفحات 67-68).

وفي السنة نفسها تم تسجيل عقد تحبيس ذري آخر على المنوال نفسه، ونص على وقف جنة ورحى و شطر الرملة الكائنتين بالوطا من الفحص

الأبيض على ذرية آمنة، فإذا انقرض عقبها انتقل حق الانتفاع بالحبس إلى إخوانها وذريتهم، وإذا انقرضوا جميعاً عاد الحبس إلى الجامع الأعظم و المدرسة المحاذية له (قشي، 2009 ، صفحة 69).

كما حبس لها في عام 1202هـ/1787م، مجموعة أخرى من العقارات الواقعة خارج مدينة قسنطينة وهي "أرض الوطا وشربها المعلوم وجنة ورحى، إضافة إلى شطر الرملة وجعلها وقفا لآمنة ثم على أولادها وأعقابهم، فإذا انقرض عقبها انتقل حق الانتفاع إلى إختها وأعقابهم ثم يؤول الوقف إلى الجامع الأعظم و المدرسة بعد انقراض عقب الجميع (قشي، 2009 ، الصفحات 70-71).

وهناك عقد آخر يعود إلى سنة 1203هـ/1788م، نص على تحبیس اثني عشر حانوتا تقع برحبة قسنطينة، على ابنته آمنة ثم على أعقابها، ثم على إختها و أعقابهم، ثم بعد انقراض عقب الجميع رجع الحبس إلى الجامع الأعظم والمدرسة و نقرأ في نص العقد "الحمد لله بعد أن استقر على ملك صدر الولاية صالح باي أبيه الله جميع الاثني عشر حانوتا القبليات الملاصقات برحبة قسنطينة.....أنه حبس جميع الحوانيت على بنته لصلبه آمنة ثم على أعقابها وأعقاب أعقابها ذكورا وإناثا.....وإذا إنقرض عقبها عن آخره رجع ذلك لإخوانها.....ولأعقابهم وأعقاب أعقابهم.....وإذا إنقرضوا عن آخرهم رجع ذلك للجامع العظم والمدرسة التي بحذائه (قشي، 2009 ، الصفحات 71-72).

6-2- نزاع صالح باي مع ابنته آمنة:

نشب نزاع بين صالح باي وابنته آمنة وصل صداه إلى المحكمة الشرعية بمدينة قسنطينة، وكان سببه تراجع المحبس عن أربعة عقود تحبیس سبق أن خصها بها، الأمر الذي دفعها اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقها، فقد رفعت دعوى أمام المحكمة الشرعية بقسنطينة في سنة 1202هـ/1787م، تطالب فيها باسترداد حقها في الوطن المعروف بـ«الجر»، الذي كان صالح باي قد حبسه عليها وعلى أولادها. وقد وردت صيغة الدعوى في العقد على النحو الآتي:

"الحمد لله حضر بالمحكمة الشرعية من قسنطينة الفقيه السيد محمد بن كوجك علي بنيابته عن الحضرة العلية صالح باي.....وحضر معه الفاضل

الأجل السيد رضوان خوجة بما له من النظر والنيابة على السيدة أمانة.....ووقع بينهما مخاصمة بسبب أن السيد محمد المذكور ادعى بنيابته عن سيدنا صالح باي أنه أراد الرجوع في تحبيسه للوطن المعروف بالجر وأجابه السيد رضوان المذكور قائلاً له كيف يصح له الرجوع فيه بعد انعقاد متوفر الشروط....."(قشي، 2009 ، صفحة 67)

وتكشف العقود مرافعة أخرى تتعلق بتراجع الباي عن وقفيتين أخريين، الأولوشملت جميع الأراضي المعروفة بالوطا وما يتبعها من أراضي، والثانية تمثلت في جنة ورحى وشطر الرملة، وعلى إثر ذلك رفعت أمانة دعوى قضائية أخرى أمام قاضي قسنطينة شعبان بن عبد الجليل، طالبت فيها بالإزام والدها بعدم الرجوع في الحبس.

ولهذا وكلت وكيل لينوب عنها في القضية و هو السيد رضوان خوجة التعليق رقم(09) كما رأينا ذلك في العقد الوارد أعلاه، أما صالح باي وكل المدعى عليه "محمد بن كوجك علي" فترافعا المتنازعان وانتهت القضية بإنصاف أمانة، لأنه لا يجوز التغيير في الوقف أو التصرف فيه وبالتالي فند القاضي قرار الباي وأصدر حكمه بناء على شروط الحبس و كان حكمه النهائي على هذه القضية وارد بصيغة

وقد ناب رضوان خوجة عن أمانة أمام القضاء، بينما أناب صالح باي السيد محمد بن كوجك علي للترافع نيابة عنه. وبعد نظر القاضي في القضية، انتهى الحكم إلى إنصاف أمانة، مستندا إلى القاعدة الشرعية التي تقضي بلزوم الوقف بعد استكمال شروط انعقاده، وعدم جواز الرجوع فيه أو التصرف بما يخالف مقتضاه. ونقرأ في نص المرافعة.

"فنظر من له الحكم الشرعي وفقه الله تعالى في القضية فظهر له أنه لما عقد التحبيس فيما ذكر بعد متوفر الشروط لا يصح له أن يرجع فيه للزومه بالقول وحكم بذلك حكما تاما أنفذه وأمضاه واجب العمل بمقتضاه شهد عليه وفقه الله تعالى بما فيه وهو بمجلس حكمه ومحل قضائه وذلك أواخر ربيع الثاني عام اثنتين ومائتين وألف هـ"(قشي، 2009 ، الصفحات 69-70).

وهذه الصيغة وردت في كل الدعاوي التي رفعتها أمانة ضد أبيها، لنستنتج في الأخير أنها تمكنت من استرجاع حقوقها من أبيها الذي ظلمها بتطبيق ذلك البند،

كما لاحظنا أيضا أن قائمة أولاد الباي صالح قد اكتملت في هذا الملف الخاص بآمنة حيث ميزنا فيه بين الإخوة والأشقاء الذي أنجبهم من الزوجة الأولى والزوجة الثانية.

وقد تكررت هذه الصيغة القضائية في الدعاوى التي رفعتها آمنة ضد والدها، والمفارقة فقد انتهت كلها لصالح آمنة رغم مكانة صالح باي السياسية و الأسرية، ويبرز هذا النزاع مبدأ لزوم الوقف في القضاء المالكي، وعدم جواز نقضه بعد استيفاء أركانه وشروطه، كما أتاحت هذه الوثائق الفرصة للتعرف بصورة أوضح إلى أسرة صالح باي، إذ وردت فيها أسماء جميع أبنائه، مع التمييز بين الأشقاء الذين أنجبهم من زوجته الأولى، وإخوتهم لأب الذين أنجبهم من زوجته الثانية، وهو ما يساهم في استكمال معطيات شجرة أسرته وفهم كيفية توزيع الاستحقاق الوقفي بينهم.

7- نشاط الباي صالح التجاري في مجال العقار:

يقصد بالابتياح العقارات التي قام صالح باي بشرائها، وقد لفت انتباهنا وجود عدد من العقود التي تشير إلى شراء عقارات من نساء، ففي الوقفية المؤرخة سنة 1197هـ/1782م، اشترى صالح باي مجموعة من الأراضي من المازوزية بنت المرحوم محمد خوجة، مقابل مبلغ قدره ألف ريال كبيرة الضرب وثلاثمائة، وكانت هذه الأراضي تقع بمنطقة وادي البقرات، وقد وردت صيغة البيع في العقد كما يلي:

"الحمد لله بعد أن استقر على ملك أمة الله تعالى المازوزية بنت المرحوم السيد محمد خوجة جميع الأراضي المعروفة بقنييفية الغربية من وادي البقرات..الرقعة المعروفة بطويل...ورقعة المشتنا المعروفة بأولاد ابن ليل و جميع الرقعة المعروفة بولجة الجرف.. المشتملة على 7 مضامد.....أشهدت المازوزية أنها باعت جميع الأراضي للمعظم صالح باي....بثمان قدره ألف ريال كبيرة الضرب و ثلاثمائة ريال من النعت"(قشي، 2009 ، صفحة 99).

كما ابتاع صالح باي عقارات متنوعة من عند عائشة بنت الباي حسين ومعظمها وجدت في خارج المدينة، كما يمكن اعتبار هذه العملية من أكبر عمليات الشراء التي أجراها صالح في سنة 1197هـ/1782م، فقد اشترى اثني عشر قطعة أرض وذلك بمبلغ إجمالي قدر بثلاثة آلاف ريال كبيرة الضرب

وفيما يلي ننقل ماجاء في العقد وما يخص الأملاك التي ابتاعها صالح باي من عند عائشة.

كما اشترى صالح باي مجموعة متنوعة من العقارات من عائشة بنت الباي حسين، وكانت معظمها تقع خارج مدينة قسنطينة. ويمكن اعتبار هذه الصفقة من أكبر عمليات الشراء التي أجراها سنة 1197هـ/1782م، إذ شملت اثنتي عشرة قطعة أرض مقابل مبلغ إجمالي قدره ثلاثة آلاف ريال كبيرة الضرب. وقد جاء في العقد وصف لهذه الأملاك على النحو الآتي:

".. جميع الوطن المعروف بالنقرة الكاين خارج قسنطينة المحتوي على الرقايع المعروفة بالنقرة و كيفان الحمام و مرج غلام السفلي والعلوي و توابعه الكاينة بعقبة راجل، و جميع الرقعة المسماة بالقنطرة و جميع الستة مضامد.....وجميع الأرض المسماة بأبي كعبور ووادي الحجر و جميع الأرض الكاينة بفج بلوط"(قشي، 2009 ، صفحة 100).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعاملة لم تكن بشكل مباشر ، وإنما كانت عن طريق وكيل ناب عنها وقد ورد ذلك في العقد على هذا النحو"....ثبت أنها وكلت على بيع جميع الأراضي المذكورة وقبض الثمن المعظمين الأجلين و هما السيد حسين باشا بن المعظم سيدنا حسن باي رحمه الله و السيد الحاج إبراهيم بن المعظم سيدنا أحمد باي رحمه الله.....فأشهد حينئذ الوكيلان المذكوران أنهم باعا جميع الأراضي للمعظم صالح باي بثمان قدره ثلاثة آلاف ريال كبيرة الضرب"(قشي، 2009 ، صفحة 101).

كما تضمن السجل حالة أخرى دلت على تعامل الجيش مع التجار ، ويتعلق الأمر بعلي الإنكشاري الذي اشترى نيابة عن المسجد الأعظم ومن غلة أوقافه، دارين وإسطبل يقعان أعلى حمام الهوى داخل قسنطينة وذلك لكي تضاف إلى الأملاك الموقوفة عليه بثمان قدره أربعة عشر ريال كبيرة الضرب وذلك في عام 1194هـ/1779م(قشي، 2009 ، صفحة 99).

ومن خلال دراستنا لفحوى هذه العقود المدونة في السجل، تبين أنها تتبع نمطا موحدا في تحريرها إذ تبدأ بالتعريف بأسماء المالكين أو البائعين، ثم ببيان نوع العقار المراد بيعه وموقعه، يلي ذلك ذكر اسم المشتري والتمن المتفق

عليه. كما كانت العقود تتضمن صيغة تثبت استلام البائع للثمن وتسليم المبيع للمشتري.

ولم يقتصر نشاط الباي في مجال العقار على البيع فقط، إذ ورد في العقود أنّ الباي قام ببيع بعض العقارات منها قيامه ببيع داره القبلية و الخراب (التعليق رقم 10) الغربي الواقع قرب سيدي مفرج من قسنطينة لصالح عاشق عمر بثمان قدره سبعة عشر مائة ريال كبيرة الضرب، وذلك في عام 1187هـ/1773م، ويعد هذا أحد المفارقات بحيث أنه في العادة أنّ الحكام يقومون بشراء العقارات وعلى أكثر تقدير يتم وقفها أو حبسها.

وقد جاءت صيغة البيع في العقد على هذا النحو " الحمد لله أشهد المعظم صالح باي.....أنه باع جميع الدار القبلية المفتوح وجميع الخراب الغربي المفتوح الملاصق لها للذين كانا على ملك عمار بن العابد قرب سيدي مفرج من قسنطينة للمكرم المرعي عاشق عمر بجميع حدوده ذلك وحقوقه بثمان قدره.....سبعة عشر مائة ريال كبيرة الضرب"(قشي، 2009 ، صفحة 94).

8-أوقاف أعيان مدينة قسنطينة:

8-1- أوقاف مصطفى قيسارلي:

على الرغم من كون الكتاب الذي اعتمدنا عليها من أجل هذه الدراسة موسوم بسجل صالح باي للأوقاف، إلا أن هذا العنوان لا يعكس بدقة جميع محتوياته، إذ تبين من خلال فحص وثائقه أنه لا يقتصر على أوقاف صالح باي، بل يضم أيضاً وثائق تتعلق بعدد من الشخصيات البارزة والنافذة في المجتمع القسنطيني، تجاوز عددها سبعة أشخاص، كما فاق عدد العقود الخاصة بها عشرين عقداً.

ومن ذلك مصطفى قيسارلي (التعليق رقم 11) الذي حذا حذو صالح باي في دعم الجامع الأعظم، وذلك من خلال تخصيص أحباس خيرية و ذرية، وقد تم إحصاء سبعة عقود تخصه، منها ستة عقود حبس خيرية و عقد حبس واحد ذري، مؤرخة بين سنتي 1189هـ/1775م و 1203هـ/1788م، وشملت العقارات التي أوقفها علويات ورحى وحوانيت، ففي العقد المؤرخ سنة 1189هـ/1775م، أوقف مصطفى قيسارلي ثلاثة أرباع جميع العلو الشرقي، وجميع الربع المشاع في الرحي، حبسا ذرية على نفسه، ثم على ابنه محمد، ثم

على من يولد له من الذكور دون الإناث، وعلى عقبه وعقب عقبه، فإذا انقطع نسله جميعاً آل الوقف إلى الجامع الأعظم (قشي، 2009، صفحة 77).

وفي السنة نفسها قام بتأسيس حبس خيري تمثل الربع الباقي من العلو الشرقي الموجود داخل المدينة، إضافة إلى ربع الرحا الواقعة خارج مدينة قسنطينة لصالح الجامع الأعظم، كما قام بتشييد سبالة في عام 1194هـ/1779م قرب الجامع الأعظم وأوقف عليها عدة عقارات، منها شطر دار القبليّة الواقعة قرب مسجد سيدي السبعيني (قشي، 2009، الصفحات 78-79)، وفي وقفية أخرى المحررة عام 1195هـ/1780م نجد أنه حبس لنفس السبالة جميع الثمن الواحد على الشياخ من جميع الفندق الموجود بسوق الخرازين التعليق رقم (12)، كما أوقف في نفس السنة قطعة أرض التي تقع بوطن الحامة خارج قسنطينة على السبالة المذكورة (قشي، 2009، صفحة 81).

8-2- أوقاف عائلة كوجك علي:

تعد عائلة بن كوجك علي من العائلات ذات النفوذ في مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، إذ احتلت المرتبة الثانية من حيث عدد كبار الكتاب، كما كانت من أكثر العائلات التي شغلت وظيفة الباش كاتب، تنحدر من أصول تركية، ويشق اسم العائلة من الكلمة التركية "كوجك" التي تعني "الصغير"، بينما "علي" اسم علموبرز من أفرادها محمد بن كوجك علي ومصطفى بن كوجك علي اللذان توليا منصب الباش كاتب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1771م و1818م. كما يذكر سليمان الصيد أن محمد بن كوجك شغل أيضاً منصبا مهما في عهد صالح باي، وكان من الشخصيات البارزة في مدينة قسنطينة لما عُرف به من مكانة علمية وإدارية (الصيد، 1994، صفحة 81).

وما يجدر الإشارة إليه أن عائلة كوجك علي كانت من بين العائلات التي اهتمت اهتماما كبيرا بالأوقاف والعمل على توسيعها وكانت هي الأخرى من الداعمين لجامع سيدي الكتاني والمدرسة الملاصقة له، وقد وجدنا أوقافها مدونة في السجل في سبعة عقود معظمها محصورة بين سنتي 1189هـ/1775م و1206/1791م، أي في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

وتمثلت هذه الأوقاف في عقارات متنوعة على غرار الدور والإسطبلات وجنات التي حبسها كل من الإخوة محمد ومحمود اللذان هم أولاد إسماعيل بن

المرحوم محمد بن كوجك علي الذي هو جد محمد، وإذا محصنا جيدا هذه العقود يتبين لنا أن محمد قد خصص لنفسه عقدين ولنفس إخوته، أما العقود المتبقية لاحظنا فيها حبس مشترك بينه وبين أخيه محمود (قشي، 2009).

ففي العقد المؤرخ سنة 1189هـ/1775م، أنشأ محمد بن إسماعيل وقفادريا، شمل مجموعة من العقارات الواقعة داخل قصبة مدينة قسنطينة، تمثلت في دار قبلية، وعلو، وممشى، وإسطبلين، ودار جوفية، وحمام، وخراب، على أن يكون مرجع الوقف بعد انقراض الذرية إلى الحرمين الشريفين، وهو ما يتكرر في عدد من أوقاف هذه الأسرة، إلى جانب استفادة الجامع الأعظم والمدرسة الكتانية منها.

وتضمن العقد شرطاً خاصاً يتعلق بأمانة بنت الحاج مصطفى، إذ اشترط الواقف أن يكون لها حق الانتفاع بالوقف في حال وفاة زوجها، ويكون لها نصيب الأنثى من الغلة وحق السكنى. وقد ورد هذا الشرط في نص الوقفية كما يأتي، "وقد إشتراط المحبس المذكور في حبسه أن الحرة الجليلة أمانة بنت السيد الحاج مصطفى المذكور إن احتاجت وخلت عن زوج فإنها تدخل في الحبس مع أولاده إذا إنتقل إليهم الحبس أو إلى من هي من بعدهم ويكون لها حينئذ الحق في السكنى والغلة تأخذ معهم نصيب الأنثى" (قشي، 2009 ، صفحة 85).

وفي السنة المالية، أي 1190هـ/1776م، أنشأ محمد بن إسماعيل وقفًا خيرياً خصص بموجبه عشرة أريلة كبيرة الضرب سنوياً، يتم اقتطاعها من غلة وقفه السابق لصالح الجامع الأعظم، كما رصد عشرة أريلة أخرى لوكيل الجامع المدعو علي منماني (قشي، 2009 ، صفحة 86). وفي وقفية أخرى مؤرخة سنة 1199هـ/1784م، أنشأ وقفادريا شمل العلو القبلي وما ألحق به من مطبخة بدار سكناه الواقعة داخل القصبة، وجعل مرجع هذا الوقف للحرمين الشريفين وللمدرسة الصالحية (قشي، 2009)

و يتضمن السجل ثلاثة عقود وقفية أبرمها محمد بن إسماعيل بالاشتراك مع شقيقه محمود، خصصا فيها عدداً من الأراضي الزراعية للحبس. ففي أول هذه العقود، المؤرخ سنة 1201هـ/1786م، أوقف الأخوان أراضي تقع بوطن الحامة، من بينها الشراك المعروف بدار الكاف، وشطر

الأرض المعروفة بالخروج، إلى جانب أرض أخرى ملحقة بها، وجعلها وقفادريا يؤول بعد انقراض العقب إلى الجامع الأعظم والمدرسة الكتانية(قشي، 2009 ، صفحة 89)

والملاحظ من خلال العقد أن الإخوة التزموا بدفع ريالين كبيرين الضرب في كل سنة للجامع و المدرسة من جميع غلة حبسهما إلى أن يصير الحبس لصالح المؤسستين ويدخل إلى مرجعه النهائي وذلك بعد انقراض كل المستحقين الذين عينهم الواقفان.

وفي السنة نفسها اشترى هؤلاء الإخوة أراضي الجبسات الواقعة خارج ميلة و ألحقوها بالحبس السابق، كما قاموا بتأسيس عقد حبس ذريتمثل فيأراضي جبل الزيتون والشراك المعروف بدار الكاف وكذا الرقعة المسماة بالقايل الكاين ذلك عند وطن الحامة، ومرجعه الحرمين الشريفين(قشي، 2009 ، الصفحات 90-91).

3-8- أوقاف رضوان خوجة وشخصيات أخرى:

يوجد في السجل أوقاف شخصية أخرى وهو رضوان خوجة، وهو أحد الموظفين السامين في الإدارة المحلية و الذي اشتغل منصب وكيل بيت المال الذي يشرف على تصفية التركات الخاصة بالمتوفيين الذين لا وارث لهم، ففي أول عقد له المؤرخ عام 1189هـ/1775م قام بشراء حانوت تقع بسوق النجارين التعليق رقم(13) ثم بعد أن ملكها قام بهدمها و بناها أربع حوانيت جوفيات، وجعلها وقفادريا على نفسه وأعقابها، على أن يؤول الوقف إلى الجامع الأعظم بعد انقراض العقب. كما تضمن عقد الوقف شرطاً يقضي بدفع أربعة أريلة كبيرة الضرب سنوياً إلى الجامع الأعظم طوال مدة استحقاق الذرية، إلى أن ينتقل الوقف إلى الجهة الموقوف عليها(قشي، 2009 ، صفحة 92)

أما الوقفية الثانية، المؤرخة سنة 1191هـ/1777م، فقد تمثلت في تحبيس رحي تقع خارج مدينة قسنطينة حبساً ذرياً، على أن يكون مرجعها إلى الجامع الأعظم بعد انقراض العقب. كما التزم الواقف، بموجب هذا العقد، بدفع خمسة أريلة كبيرة الضرب سنوياً لفائدة الجامع الأعظم إلى حين انتقال الوقف إليه انتقالاً نهائياً.

4-8- شخصيات أخرى :

لقد استرعى انتباهنا ونحن نقرأ العقود الخاصة بأعيان مدينة قسنطينة وجود فئة مميزة محبسة شاركت في تأسيس الأوقاف، وقد أدرجنا من خلال السجل حوالي أربعة وقفيات ساهم فيها أولاد الجيش وأولاد أصحاب الرتب الإدارية، ومن هؤلاء نذكر الوقفية الوحيدة لبننت المرحوم قاصد علي شاوش الانكشاري التي حبست في سنة 1202هـ-1206/1787-1791م شطر دارها الشرقية على نفسها و على من سيوجد لها من الأولاد وعلى أعقابهم فإذا إنقطعوا كلهم يرجع شطر الدار وقفا لصالح الحرمين الشريفين والشطر الآخر يرجع للمسجد الأعظم(قشي، 2009 ، صفحة 102).

كما وردت حالة أخرى تمثلت في تحبيس دار قبلية الواقعة قرب محلة قصر الشراب من طرف أحمد بن المختار باش خزناجي، الذي كان والده أحد الموظفين الساميين في الإدارة، فأوقف هذه الدار على نفسه مدة حياته وعلى أخويه محمد وعمر ومن بعدهم يرجه الحبس إلى أولاده وأولادهم دون الإناث وإذا انقرضوا عن آخرهم يرجع ذلك وقفا على الجامع الأعظم كما شرط الواقف في حبسه أن تدخل بناته وبنات أخويه وبنات أولاده في هذا الوقف ولكن لا يتم ذلك إلا إذا صرن أرامل، وكان ذلك في عام 1191هـ/1777م(قشي، 2009 ، صفحة 97).

وصادفتنا حالة واحدة لم نستطع فيها التعرف على وظيفة الواقف أو تحديد فنته فالسجل لم يذكر لنا أية تفاصيل عن المحبس عاشق عمر الذي تعامل مع الباي صالح واشترى منه دار قبلية وخراب غربي الموجودين قرب سيدي مفرج من قسنطينة، ثم حبسهم على نفسه وعلى نفس أولاده وهم محمد وقمير وجلبية، وعلى من سيوجد له من أولاد وعلى أعقابهم الذكور فقط دون الإناث وإذا إنقرض العقب يؤول الحبس للجامع الأعظم، كما التزم بأداء ثلاثة أريلة كبيرة الضرب تعطى في كل سنة للمسجد إلى أن يصير الحبس له وكان ذلك في عام 1188هـ/1774م(قشي، 2009 ، صفحة 95).

خاتمة :

سلطت هذه الدراسة على جانب مهم من الحياة الشخصية للباي صالح من خلال المعاملات اليومية التي كان يقوم بها في المدينة ما جعلنا نقف على

العلاقة بينه وبين مجتمع المدينة، وكان الفضل للوثائق التي نشرتها الباحثة فاطمة الزهراء قشي في الكتاب الذي سبق ذكره.

كما ألفت الضوء على بعض الشخصيات البارزة في مجتمع مدينة قسنطينة، على آمنة بنت صالح باي، مصطفى قيسارلي، رضوان خوجة، وغيرهم، وكان الفضل في ذلك إلى الوثائق المنشورة في هذا الكتاب.

سمحت لنا العقود المنشورة في هذا الكتاب، بمعرفة جانب من أحوال مجتمع مدينة قسنطينة، من خلال تحليل بعض المعطيات التي تخص الأوقاف، بنوعيتها الخيري والذري، وكذا المؤسسات التي آلت إليها هذه الأوقاف، على غرار الجامع الأعظم والمدرسة الكتانية بمدينة قسنطينة.

يمكن اعتبار العقود الموجودة في هذا الكتاب، ووثائق منشورة غير مدروسة، فهي بحاجة إلى دراسة وافية من خلال اتباع منهجية الاعتماد على الوثائق الأرشيفية، وذلك بتحويل هذه الوثائق إلى مدونة تخص موضوع معين، ثم يتم صب المعطيات في جداول معينة ثم تحليلها ووضعها في قالب تاريخي.

هذه بعض النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، وما تم التوصل إليه ليس نتائج نهائية أو أحكام قطعية، بل لا تعدو سوى قراءة أولية لعقود بلغ عددها السبعين، وعليه هناك إمكانية لدراسات أخرى متعددة من عدة جوانب من خلالها، آمليْن أن ما تم التوصل إليه إثراء للأبحاث التاريخية التي تعني بالوثائق الأرشيفية.

-التعليقات:

-التعليق رقم (1): عائلة ابن جلول: هي عائلة جاءت من المغرب في القرن 16م، وظل أفرادها يشتغلون الوظائف الإدارية ببراعة، حيث بدئوا في أسفل السلم ككتاب ثم باش كاتب وظلوا يتدرجون إلا أن إرتقوا إلى مناصب قاض ومفتي في عهد صالح باي وهذا ما جعلها من أغنى العائلات وتقوم بمصاهرة عائلة الباي صالح (وآخرون ف، 2009، الصفحات 57-58)

-التعليق رقم (02): فاطمة الزهراء قشي: أستاذة و باحثة من جامعة قسنطينة، تحصلت على درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث سنة 1999 بجامعة تونس1 ثم إرتقت إلى مرتبة أستاذة التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر

سنة 2004م، ولها عدة أعمال ومؤلفات أبرزها كتاب " قسنطينة في عهد صالح باي باي البايات" على غرار نشرها لوثائق أوقاف صالح باي على شكل كتاب كما نشرت أيضا العديد من المقالات المنشورة في مجلات ومن بينها نذكر مجلة إنسانيات المدونة بعنوان " معالم قسنطينة وأعلامها".

-التعليق رقم(03): العدول هم مساعدو القضاة حيث يتولى العدل مهمة تحرير العقود ومحاضر النزاعات والإشهاد فيها وإقامة الفرائض والتحقيق في المسائل القضائية(حماش، 2006، صفحة 658).

-التعليق رقم(04): الرقعة هي قطعة من الأرض تلتزق بأخرى.

-التعليق رقم(05): العلوي تسمية تطلق على المنزل الصغير الذي لا يحوي وسط الدار(الفناء) ولا يحتوي على طابق أرضي لأنه بني فوق سقيفة أو إسطلب أو غير ذلك فوجود السطح ضروري لبنائه كما يتميز باحتوائه على غرفة أو غرفتين أو ثلاث تكون منظمة حول سلم يعتبر مدخلا لها(قويدر، 2010، الصفحات 44-45).

-التعليق رقم(06): فنادق: كانت تبنى في الغالب للتجار الأجانب كمقر لهم وكماوى لسكناهم وكمخزن لبضائهم فكانت الطوابق العليا تخصص للمبيت والطوابق الأرضية فكانت لتخزين السلع(كردره، 2000م، صفحة 97)

-التعليق رقم(07): الجنية: هي تصغير لكلمة جنة التي يرجح أن تفيد للتعبير عن جنة صغيرة المساحة(قويدر، 2010، صفحة 34).

-التعليق رقم(8): رحي هي الأداة التي تطحن بها الحبوب و هي حجران مستديران يوضع أحدهما على الآخر و يدار الأعلى على قطب(وآخرون ش.، 2003، صفحة 33)

-التعليق رقم(09): رضوان خوجة: اشتغل منصب قائد الدار كما عرف بوكيل بيت المال و قيل أنه اشتهر بالورع و أسس زاوية تحمل اسمه وأوقف عليها عدة أوقاف وقد توفي في سنة 1220هـ/1805م(القاسم، 1998، صفحة 236).

-التعليق رقم(10): الخراب: الخرب هو ضد العمران والجمع خرابات ويستعمل هذا المصطلح للمناطق التي فسدت عمارتها وآلت إلى الخراب لسبب أو لآخر(عثمان، 2014، الصفحات 160-161).

-التعليق رقم(11): مصطفى قيسارلي: هو ناظر مسجد سيدي السبعيني في مدينة قسنطينة، كما يعتبر من مؤسسي الجزء الثاني من عمليات الأوقاف بعد صالح باي(طاهري، 2009، صفحة 73).

- التعليق رقم(12): سوق الخرازين: هو سوق خاص لصناعة المصنوعات الجلدية و كان عدد موظفيه قد وصل إلى 480 عامل موزعين على 167 حانوتا لصناعة و إصلاح الأحذية(شعباني، 2020، صفحة 94).

-التعليق رقم(13): سوق النجارين: يقع هذا السوق في الشطر الجنوبي للشارع الرئيسي وينتهي عند طريق فرعي يتجه إلى الغرب بشكل متعامد على الشارع

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو حنيفة التميمي النعمان. (2005). *افتتاح الدعوة*. بيروت: مؤسسة الألمي للمطبوعات.
- أحمد الشريف الزهار. (بلا تاريخ). *مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر*.
- أحمد بن المبارك بن العطار. (2011). *تاريخ بلد قسنطينة (1790-1870)*. قسنطينة: دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع.
- أحمد توفيق المدني. (1986). *محمد عثمان باشا داي الجزائر، (1766-1791)، سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- بدر الدين شعباني. (24, 06, 2020). *مدينة قسنطينة في العهد العثماني-الأصالة-التراث*. مجلة دراسات، 11(1)، الصفحات 76-113. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/117544>
- جميلة معاشي. (بلا تاريخ). *الأسر المحلية الحاكمة في بابلك الشرق الجزائري (من القرن 10م إلى 13م) (16م)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- جيمس ليندر كاتكارت. (1982). *أسير الداي كاتكارت، قنصل أمريكا في المغرب*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- خليفة حماش. (2006). *الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني*. قسنطينة: جامعة منتوري،
- زهية بن كردرة. (2000م). *أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر- دراسة تحليلية*. الجزائر: جامعة الجزائر.
- سعد الله أبو القاسم. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي (1500_1830م)*، ج1، ط1، ، م. (المجلد الجزء الأول). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- سعيدوني ناصر الدين. (1986). *دراسات في الملكية العقارية*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- سليمان الصيد. (1994). *نفح الأزهار عما في مدينة قسنطينة من الأخبار*. بوزريعة: المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد.
- شوقي ضيف وآخرون. (2003). *المعجم الوسيط، ط4، معجم اللغة العربية*. مكتبة الشروق الدولية.

- صالح عباد. (2012). الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830). الجزائر: دار هومة.
- صخرية بن قويدر. (2010). أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن 12/18م، من خلال سجلات المحاكم الشرعية أربعة فحوص نموذجاً : بئر الخادم و بئر مراد رايس و بوزريعة وتلاوملي. بوزريعة : جامعة الجزائر2.
- عبد الحليم طاهري. (2009). مدرسة صالح باي ومقبرته العائلية بحي سوق العصر بمدينة قسنطينة. الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبد الستار محمد عثمان. (2014). المصطلحات العمرانية والمعمارية في مصادر فقه العمران حتى نهاية القرن 6هـ / 12 م (المجلد 2). سلطة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- فاطمة الزهراء قشي. (2009). سجل صالح باي للأوقاف (1185هـ - 1207هـ / 1771م - 1792م). الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.
- فاطمة الزهراء قشي وآخرون. (2009). قسنطينة مدينة وموروثات. قسنطينة، الجزائر: ميديا بلوس.
- فايسات أوجان. (2019). تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية (1517-1837). دار كنوز يوغرطا للنشر والتوزيع.
- محمد الصالح بن العنثري. (2009). فريدة منبسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة. الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
- ناصر الدين سعيدوني. (2009). ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. الجزائر: دار البصائر.